



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**The possibility of achieving integration between forensic accounting
and corporate governance with the aim of achieving quality accounting
disclosure: A field study on a sample of academics and auditors
working in Sulaymaniyah Governorate**

Basira Majeed Najm*, Sozan Abdulkarim Faraj, Bakhcha Abdulla Muhamad

College of Administration and Economics/University of Sulaymaniyah

Keywords:

Forensic accounting, corporate governance,
accounting disclosure.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 13 Aug. 2024

Accepted 10 Sep. 2024

Available online 31 Mar. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Basira Majeed Najm

College of Administration and
Economics/University of Sulaymaniyah



Abstract: This research aims to find out the possibility of achieving integration between forensic accounting and corporate governance to increase the quality of accounting disclosure, by shedding light on the field of forensic accounting as another field in accounting that has received attention due to cases of fraud and fraud in the business environment and how it can be integrated with corporate governance that It focuses on improving governance and transparency. The electronic questionnaire form was used to analyze the opinions of a sample of academics and auditors working in Sulaymaniyah Governorate, and it was prepared based on a five-point Likert scale to ensure the validity of the research hypotheses that were developed in accordance with the objectives and problem of the research. 65 questionnaires were distributed, and 60 of them were valid for analysis, i.e. 92.3%. The results were analyzed using the statistical program (SPSS). The results indicate that there is a significant effect of using forensic accounting and corporate governance in achieving the quality of accounting disclosure, and the existence of a complementary relationship with There is statistical significance between forensic accounting and corporate governance and their role in achieving the quality of accounting disclosure, at a significance level (0.05), and the research also reached several recommendations, the most important of which are: the necessity of developing cooperation mechanisms between specialists in forensic accounting and practitioners in corporate governance, in addition to adopting regulatory frameworks that support This integration also highlights the importance of training workers in these two fields on the latest methods and techniques to ensure the achievement of common goals.

إمكانية تحقيق التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات بهدف تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة ميدانية على عينة من الأكاديميين ومراقبي الحسابات العاملين في محافظة السليمانية

بصيرة مجيد نجم سوزان عبد الكريم فرج باخضة عبد الله محمد
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة السليمانية

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى معرفة إمكانية تحقيق التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات لزيادة جودة الإفصاح المحاسبي، من خلال تسليط الضوء على مجال المحاسبة القضائية باعتباره مجال آخر في المحاسبة جرى الاهتمام به بسبب حالات الغش والاحتيال في بيئة الأعمال وكيف يمكن دمجها مع حوكمة الشركات التي تركز على تحسين الحوكمة والشفافية، وتم استخدام استمارة الاستبانة الإلكترونية لتحليل آراء عينة من الأكاديميين ومراقبي الحسابات العاملين في محافظة السليمانية، وأعدت بناءً على مقياس ليكرت الخماسي للتأكد من صحة فرضيات البحث التي تم وضعها وفقاً لأهداف ومشكلة البحث، وقد تم توزيع 65 استمارة وكانت 60 منها صالحة للتحليل أي نسبة 92.3%، وتم تحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتشير النتائج إلى وجود أثر معنوي لاستخدام المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي، ووجود علاقة تكاملية ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي عند مستوى معنوية (0.05)، كما توصل البحث إلى توصيات عدة من أهمها: ضرورة تطوير آليات التعاون بين المتخصصين في المحاسبة القضائية والممارسين في حوكمة الشركات، فضلاً عن تبني أطر تنظيمية تدعم هذا التكامل، كما يبرز أهمية تدريب العاملين في هذين المجالين على أحدث الأساليب والتقنيات لضمان تحقيق الأهداف المشتركة.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي.

المقدمة

تتزايد وتيرة التغيرات الاقتصادية والفنية في العصر الحديث، أصبحت الحاجة إلى أنظمة محاسبية متقدمة وقوية ضرورية لضمان شفافية وصحة المعلومات المالية، وفي هذا السياق، يبرز دور المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات كأدوات رئيسية لضمان تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي. يشكل التكامل بين هذين المجالين، تمثل المحاسبة القضائية جزءاً أساسياً من هذا الإطار، إذ تركز على مراجعة وتحليل البيانات المالية والتحقق في المخالفات والأخطاء المحاسبية المحتملة، وفي المقابل تركز حوكمة الشركات على هياكل الإدارة والرقابة مما يساعد على تحقيق المساءلة والشفافية في الشركات، ويظهر هذا البحث إمكانية تحقيق التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات كأداة لزيادة جودة الإفصاح المحاسبي، وكمحاوله لفهم هذا التكامل المحتمل، فإن الغرض من هذا البحث هو دراسة العلاقة بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات وتحديد الآليات والأدوات التي يمكن أن تساعد في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي في الأسواق المالية، كما يأمل البحث في تسليط الضوء على التحديات والفرص الناشئة عن هذا التكامل، والتي قد تساعد في تعزيز النظام المالي والاقتصادي ككل. لذلك تم تقسيم البحث على خمسة مباحث، إذ يتناول المبحث الأول منهجية البحث ودراسات سابقة، بينما تناول المبحث الثاني مدخل المفاهيمي للمحاسبة القضائية، وخصص المبحث

الثالث لمدخل مفاهيمي للحوكمة الشركات، أما المبحث الرابع تناول الإفصاح المحاسبي، والمبحث الخامس والأخير خصص لجانب الميداني للبحث، إذ تم استخدام استمارة الاستبيان واختيار عينة من آراء الأكاديميين العاملين في جامعة السليمانية ومراقبي الحسابات العاملين في محافظة السليمانية.

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات السابقة

أولاً. منهجية البحث:

1. مشكلة البحث: تلعب المحاسبة القضائية دوراً حيوياً في التحقيق في القضايا المالية وتوفير الأدلة اللازمة لحل النزاعات، مما يساعد على ضمان التزام الشركات بالمبادئ المحاسبية الصحيحة، على الرغم من أن يمكن الاعتماد على المحاسبة القضائية لتفعيل مبادئ واليات حوكمة الشركات، إلا أن التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات يظل تحدياً كبيراً، إذ يواجه صعوبات في تحقيق التنسيق الفعال بينهما. تتعلق مشكلة البحث الرئيسة بإمكانية تحقيق التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات كوسيلة لتحسين جودة الإفصاح المحاسبية، ومن ثم تكمن مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- أ. هل توجد علاقة للمحاسبة القضائية في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبية؟
- ب. هل توجد علاقة لحوكمة الشركات في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبية؟
- ج. هل هناك علاقة تكاملية بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات ومدى ومساهمتها في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبية؟

2. أهمية البحث: تتكون أهمية البحث من الأهمية العلمية والعملية وكالاتي:

أ. الأهمية العلمية:

- ❖ يقدم هذا البحث إطاراً نظرياً لفهم كيفية تفاعل المحاسبة القضائية مع حوكمة الشركات من حيث تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، وهذا يتيح للباحثين والأكاديميين فهم أفضل للآليات والعلاقات بين هذين المجالين المترابطين.
- ❖ توسيع القاعدة المعرفية: يساهم هذا البحث في توسيع المعرفة المتعلقة بالمحاسبة القضائية وحوكمة الشركات، والتي تعد من الموضوعات الحيوية في مجالات العلوم المالية والإدارية، والنتائج التي تم الحصول عليها يمكن أن تساعد في تحسين الممارسات والسياسات المتعلقة بالمحاسبة والحوكمة.
- ❖ الدافع للبحث المستقبلي: يمكن لهذا البحث توجيه المزيد من الاهتمام للدراسات المستقبلية التي تتناول جوانب أو تحديات محددة تتعلق بالتكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات، مما يساهم في استمرار البحث وتطوير المعرفة.

ب. الأهمية العملية:

- ❖ تحسين جودة الإفصاح المحاسبي: من خلال تعزيز التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات، من الممكن تحسين جودة الإفصاح المحاسبي وزيادة شفافية المعلومات المالية التي تقدمها الشركات للمستثمرين وأصحاب المصلحة.
- ❖ زيادة المساءلة والشفافية: يؤدي التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات إلى زيادة المساءلة في الشركات، مع تحسن أداء الرقابة الداخلية وزيادة دقة الإفصاح عن البيانات المالية والمعلومات المهمة.

❖ تحسين ثقة الجمهور: يساعد تحسين جودة الإفصاحات المحاسبية على زيادة ثقة الجمهور لدى المستثمرين والمجتمع المالي بشكل عام، مما يساهم في استقرار الأسواق المالية ويدعم النمو الاقتصادي.

3. **أهداف البحث:** يهدف البحث بشكل أساسي الى بيان طبيعة العلاقة التكاملية بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي، كما إن هناك أهداف ثانوية للبحث يمكن تحديدها بما يأتي:

أ. تسليط الضوء على مجال المحاسبة القضائية بعدة مجال آخر في المحاسبة جرى الاهتمام به بسبب حالات الغش والاحتيال في بيئة الأعمال.

ب. دور المحاسبة القضائية في تفعيل أهداف حوكمة الشركات.

ج. التعرف على طبيعة العلاقة التكاملية بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي.

4. **فرضيات البحث:** من خلال طرح مشكلة البحث يمكن صياغة فرضيات على النحو الآتي:

أ. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المحاسبة القضائية وجودة الإفصاح المحاسبي.

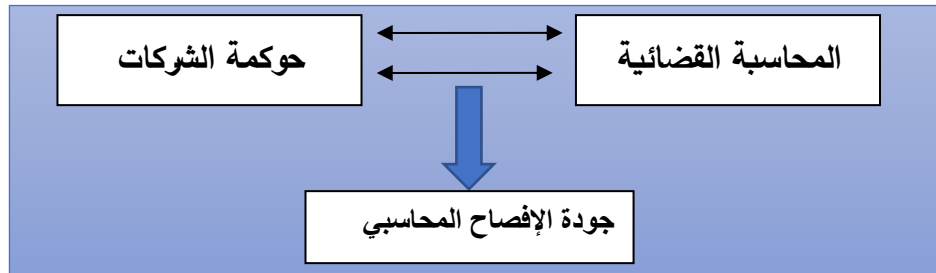
ب. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الحوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي.

ج. توجد علاقة ارتباط وأثر تكاملية بين دور المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات للمساهمة في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبية.

5. **حدود البحث:** حدود الزمانية: تم تطبيق البحث في سنة 2023.

حدود المكانية: عينة من آراء الأكاديميين العاملين في جامعة السليمانية ومراقبي الحسابات العاملين في محافظة السليمانية.

6. **النموذج البحث:**



ثانياً. دراسات سابقة:

1. **دراسات عربية:**

أ. دراسة عباس ومزهر وحמיד (2022) بعنوان (امكانية تحقيق التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات للمساهمة في الحد من اساليب المحاسبة الابداعية – دراسة تحليلية): تهدف الدراسة الحالية إلى بيان طبيعة العلاقة التكاملية بين كل المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات ودورها معاً في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، ببيان أبعاد مشكلة البحث من خلال تسليط الضوء على ما إذا كان هناك دور متكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية، تم استخدام استبانة إلكترونية أعدت وفق مقياس ليكرت الخماسي للتأكد من صحة فرضيات البحث التي تم صيغتها وفقاً لأهداف ومشكلة البحث. بلغ عدد المستجيبين

(42) مستجيب وتم تحليل النتائج بواسطة البرنامج الاحصائي (SPSS) باستخدام معامل الارتباط البسيط (Pearson) واسلوب تحليل الانحدار المتعدد، وأظهرت النتائج عن وجود أثر معنوي لاستخدام كل من المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات في الحد من أساليب المحاسبة الابداعية، ووجود علاقة تكاملية ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات ودورهما معاً للمساهمة في الحد من أساليب المحاسبة الابداعية عند مستوى دلالة (0.01-0.05) من خلال تعزيز الثقة في المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية المنشورة وتدعيم حكم القانون فضلاً عن تعزيز مستوى الافصاح والشفافية في تلك الشركات.

ب.دراسة على ومحمود (2014) بعنوان (دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية): إن التغيرات الهيكلية في بيئة المال والأعمال وانتشار الأعمال التجارية وتنوع التعاملات بين المنظمات الاقتصادية واتساع النطاق التجاري على مستوى العالم تركت آثارها الواضحة على ضرورة مواكبة المحاسبة لهذه المتغيرات بعدّها أحد العلوم الاجتماعية تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بسبب مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والقانونية وغيرها. ونتيجة لهذه المتغيرات ظهر مجال جديد في المحاسبة يسمى المحاسبة القضائية الذي ينطوي على استعمال خبرات متعددة تصب في النهاية إلى مهنة المحاسبة، حيث تقوم المحاسبة القضائية بتغطية مساحة كبيرة من التخصصات منها تعزيز الأحكام القضائية، أعمال التحقيقات، كشف عمليات الغش والفساد وتسوية وفض النزاعات. وبمرور الوقت أخذ هذا المجال بالتطور، ولعب دور مهم في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات الذي تزايد الاهتمام به على اثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات، كل هذا يؤكد وجود علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية إذ تعدان وجهان لعملة واحدة يؤثر ويتأثر بالآخر.

2. دراسات أجنبية:

أ. دراسة (Alaoubi & Almomani, 2021)

The Moderating Effect for Forensic Accounting on the Relationship between corporate Governance and Quality of Accounting Information in The Jordanian Public

الأثر الوسيط للمحاسبة القضائية على العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية لدى الجمهور الأردني: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاعتدال للمحاسبة القضائية على العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع المحاسبين القانونيين الخارجيين، في حين تكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية من المحاسبين القانونيين الخارجيين. حيث تم توزيع (217) استبانة على المحاسبين القانونيين الخارجيين، بعد تطبيق معادلة الانحدار المتعدد واختبار معادلة الانحدار الهرمي على بيانات الدراسة. وتم التوصل إلى النتائج بوجود أثر ذو دلالة إحصائية على تطبيق قواعد الحوكمة بأبعادها (التزام حوكمة الشركات بحقوق المساهمين، التزام حوكمة الشركات بالمساواة في المعاملة بين حملة الأسهم)، التزام حوكمة الشركات بالإفصاح والشفافية، التزام حوكمة الشركات بالمسؤوليات مجلس الإدارة) على جودة المعلومات المحاسبية.

بيان موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: في إطار بيان موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، فقد أشارت دراسات سابقة التي تضمنها البحث إلى وجود دور للمحاسبة القضائية في تطبيق

حوكمة الشركات وانعكاسها على جودة التقارير المالية كما أشارت بعض الدراسات السابقة إلى وجود علاقة تكاملية بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية دون الوقوف على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي وهو ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، باختصار: الموقع الحالي للبحث يعتمد على تجميع النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسات السابقة في هذا المجال، مما يسهم في تعميق فهمنا لكيفية التفاعل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات لتحقيق جودة أفضل للإفصاح المحاسبي، وتناولت التأثيرات المترتبة على الشركات بفعل التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات، خاصة فيما يتعلق بتعزيز الامتثال للقوانين والأنظمة المالية.

المبحث الثاني: المحاسبة القضائية – مدخل المفاهيمي

أولاً. نشأة ومفهوم المحاسبة القضائية: لقد ظهرت في مجال الأدب المحاسبي محاولات عدة لتطوير المحاسبة والمعلومات المحاسبية، وكان أبرزها تلك التي نادى بالربط بين المحاسبة والقانون من جهة وبين احتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، من هنا أطلقت الدعوات في عدد من البلدان المتقدمة حول الحاجة إلى خدمات المحاسبة القضائية، وهذا المفهوم الجديد يختلف عن المحاسبة القانونية، وعن التدقيق الخارجي الذي تمارسه الأجهزة الحكومية الرسمية أو مكاتب مراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين في القطاع الخاص، فمخرجات المحاسبة القضائية تقارير ترشد القضاة إلى إصدار الأحكام بحق الأطراف المعنية (جميل، 2012: 13).

وردت تعريفات عدة للمحاسبة القضائية تتمركز معظمها حول طبيعة المهنة والمهارات المتعلقة بها، حيث أن المحاسبة القضائية هي التكامل بين المحاسبة والتدقيق ومهارات التدقيق وببساطة فإن المحاسبة القضائية هي المحاسبة المناسبة من وجهة نظر قانونية التي تقدم أعلى مستوى من التأكيد (الخالدي، 2014: 32).

ويمكن تعريف المحاسبة القضائية بأنها تطبيق لمبادئ المحاسبة والنظريات والضوابط والحقائق أو الفرعيات المحاسبية في نزاع قانوني ويشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية، أي إن المحاسبة القضائية تتكون من عنصرين أساسيين هما:

1. الخدمات القانونية: التي تعترف بدور المحاسب القضائي بوصفه خبيراً أو مستشاراً.
 2. خدمات التحقيق: التي تعتمد على مدى استفادة من مهارات المحاسب القضائي في قاعة المحكمة.
- وعرفت أيضاً بأنها مزيج من المحاسبة والتدقيق والقانون، تعمل على جمع وتحليل أدلة الإثبات في سبيل تقييم احتمالات الغش التي سيتم الكشف عنها أو منعها (سامي، 2002: 142).
- كما عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة وتدقيق الحسابات، والشؤون المالية، والأساليب الكمية، وأجزاء من القانون والبحوث والمهارات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات وتفسير النتائج والتقرير عنها، إذ إن المحاسبة القضائية تؤدي على شكل شهادة أو استشارة (Lester, steven: 2005).
- وعرفت بأنها تطبيق للمهام المحاسبية من أجل تحقيق أغراض التوثيق، أو التصرفات الخاصة بكل من (تحديد، تسجيل، تسوية، استخراج، فرز) التقرير والتحقق من البيانات المالية السابقة، أو لتطبيق الأنشطة المحاسبية اللازمة لتسوية المنازعات القانونية المستقبلية (cuttis, 2008: 535).

وترى الباحثات بأن المحاسبة القضائية هي العلم الذي يختص باستخدام مهارات المحاسبة، والتدقيق، والتحليل، والاتصال الشفهي والكتابي، والمعرفة بالقانون المدني والجنائي، واستخدام تقنيات الحاسوب والأدوات البرمجية في التحليل، والاكتشاف، وجمع الأدلة، وتفسير المعلومات المالية والمحاسبية لغرض الدعم القضائي أو التقييم والتحقيق المحاسبي، وهي عملية تستخدم الأدوات والتقنيات المحاسبية لجمع وتحليل وتفسير الأدلة المالية في سياق النزاعات القانونية أو التحقيقات الجنائية، الهدف منها هو التحقق من التلاعب أو الاحتيال في السجلات المالية.

ثانياً. أهمية المحاسبة القضائية: تزايد الاهتمام بالمحاسبة القضائية بعد حدوث الانهيارات الاقتصادية للعديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية بسبب الاحتيال، مما أدى إلى زيادة الدعوى القضائية ذات الصيغة المالية أمام المحاكم، وفي الوقت الحاضر لم تعد خدمات المحاسبة القضائية تقتصر على الجهات القضائية، بل أصبحت تطلب من جهات عديدة مثل البنوك، والشرطة، وشركات التأمين، والمنظمات الحكومية وغيرها (Bhasin, 2007: 1002) كما إن نتائج العديد من الدراسات تشير إلى تزايد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية في السنوات القادمة، وتستمد (السيسي، 2006: 45) المحاسبة القضائية أهميتها بأن إحدى المجالات الهامة التي تحمل فرص عديدة لتلبية احتياجات المستقبل، وتحديد الخصائص والمهارات المطلوبة من المحاسب القضائي، وتجدر الإشارة إلى أن أهمية المحاسبة القضائية تتركز في أنها تلبي احتياجات كل من القضاء والأجهزة الرقابية والمستثمرين والمقرضين وغيرهم، وإلى الحد الذي يمكن معه تخفيض معدل الجرائم المالية وتأييد الدعوى القضائية والحد من الغش والاحتيال المالي؛ مما يُعزز جانب المساءلة المالية المؤيدة بالأدلة القانونية، كما تزداد أهمية المحاسبة القضائية للأسباب الآتية (أحمد، 2013: 7):

1. عدم كفاية الإجراءات الواردة من معايير التدقيق لاكتشاف ومنع الغش والتلاعب الجوهري في الأمور المالية.

2. زيادة الحاجة للمحاسبين القضائيين لتدقيق العمليات ذات المخاطر المرتفعة للمساعدة في تفسير نتائج الاختبارات القضائية ودعم الرقابة المانعة، كما تضمن المحاسبة القضائية التأكد من مدى التزام الوحدات بالتشريعات والقوانين إلى جانب التدقيق المالي للعمليات كافة، وما إذا كانت هناك حالات غش أم لا، فضلاً عن تحديد مسؤولية هذا الغش ونتائجه.

ثالثاً. مجالات المحاسبة القضائية: تستخدم المحاسبة القضائية في المجالات الآتية (حسن وعبد الرحمن، 2015: 128-129):

1. التحري عن الغش والتلاعب في التقارير المالية وتقديم الأدلة المناسبة.
2. فحص وتقييم الرقابة الداخلية وتحري التغيرات أو نقاط الضعف التي تستخدم في الغش والتلاعب.
3. تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين.
4. تقديم الشركات في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها لفترات مالية عدة.
5. الفحص الشامل للأنشطة وحل الغش أو الفساد. (الوريدي وآخرون، 2023: 8)
6. تقدير الأرباح المفقودة نتيجة الفرص الضائعة على الشركة.

من خلال ما سبق ترى الباحثات بأن مجالات المحاسبة القضائية يشمل مجموعة من النشاطات والتقنيات التي تهدف إلى استقصاء وتحليل البيانات المالية والمحاسبية بغرض دعم العدالة والقانون. يتضمن هذا المجال العديد من المجالات والمهام التي تعتمد على الخبرة المحاسبية والقانونية، وتشمل على سبيل المثال (التحقيق المحاسبي، التقارير الخبيرة، الرقابة والتدقيق الداخلي،

المراقبة والامتثال القانوني، التقييمات الاقتصادية والمالية، الاستشارات القانونية المالية)، ومجال المحاسبة القضائية يعتبر حيويًا في تحقيق العدالة المالية والمحاسبية، ويتطلب تخصصًا عاليًا في المحاسبة والقانون، فضلًا عن القدرة على التحليل الدقيق والتواصل الفعال مع الجهات المعنية بالقانون والعدالة.

المبحث الثالث: مدخل مفاهيمي للحوكمة الشركة

أولاً. مفهوم وتعريف الحوكمة الشركات:

❖ **مفهوم حوكمة الشركات:** أدت الحوادث الأخيرة للفضائح المالية التي أصابت الكثير من شركات العالمية بصفة العامة والأمريكية بصفة خاصة والتي تمت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وما تبعهما من أحداث دراميا متلاحقة، خلال السنوات الأولى للقرن الواحد والعشرين، إلى ضرورة وجود مجموعة من ضوابط الأخلاقية، ومن الأعراف والمبادئ المهنية التي بدونها يصعب إن لم يكن مستحيلًا ضبط وتحقيق عناصر الثقة والمصادقية في البيانات والمعلومات، والتي يحتاج إليها عالم أعمال والاستثمار، في ظل عولمة (خضير، 2005: 47). تزداد قدرة مجلس الإدارة على مراقبة المديرين والضغط عليهم للامتثال لمطالب المساهمين مع استقلال مجلس الإدارة وأقدميته، ويتمتع المديرون المستقلون بالسلطة لفرض القيود على القرارات لحماية مصالح الشركة والحد من القرارات الضارة المحتملة (Xanthopoulou, 2024: 332).

❖ **تعريف حوكمة الشركات:** عرف حوكمة الشركات بأنها ذلك الإطار الذي تمارس من خلاله الشركات وجودها، وبشكل الذي يركز على العلاقات بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح والتنظيمات الحكومية وكيفية التفاعل بين كل من هذه الأطراف في الإشراف على الأعمال، وفي المحور نفسه فقد عرفت على أنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين) (سليمان، 2006: 12) بناءً على ما جاء في هذا التعريف يمكن تحديد الجوانب الآتية لحوكمة الشركات (حماد، 2005: 3):

1. الحكمة، وما تقتضيه الحكمة من تقرير النصح وإرشاد والتوجيه، وما تقتضيه الحكمة من قدوة والافتداء، وما تقتضيه الحكمة من الرشد ورشادة العقلانية، وحسن الحكم على الأشياء.
2. كما تعني أيضاً الحكم السيطرة على الأمور بوضوح والقيود التي تحكم وتتحكم في السلوك، وتضع معها الموازين والمقاييس، ويتم الميزان والقياس وفق مؤشرات عامة، ومنصفة ومنضبطة.
3. كما تعني الاحتكام إلى مرجعيات الحوكمة، وإلى الأساس الأخلاقي والثقافي الخاص بها في ضوء التجربة، وفي نطاق الخبرة، وفيما تم الحصول عليه من الحوكمة.
4. كما تعني أيضاً التحكم امامها طلباً لعدالتها وإنصافها، خاصة من ظلم السلطة الغاشمة وتلاعبها بمصالح الأفراد، وفسادها، وبالأخص عندما تنفرد السلطة بكل شيء.
5. كما تعني أيضاً استقلالية السلطة الموافقة والأقرار، ومنح التراخيص، ومنح شهادات، وإجازة وحكم على نتائج الأعمال كما تعني أيضاً سلطة التدخل للحد من الممارسات الخاطئة.

وترى الباحثات أن الحوكمة هي مجموعة من السياسات أو القواعد أو الأطر التي تستخدمها الشركة لتحقيق أهدافها، وهي تحدد مسؤوليات أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل مجلس الإدارة والإدارة العليا. بمعنى آخر هي مجموعة من القوانين والممارسات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق

الإدارة الرشيدة والشفافية والمساءلة في إدارة الشركات، بما يضمن حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة.

ثانياً. أهداف ومزايا حوكمة الشركات: لو لم يكن للحوكمة من الأهداف والمزايا التي تدعمها، لما سعت معظم الوحدات الاقتصادية إلى تطبيقها ووضعت التشريعات المختلفة اللازمة لها (سليمان وإبراهيم، 2023: 19).

ولقد اختلفت المفاهيم المستخدمة للتعبير عن هذه الأهداف والمزايا منها المنافع أو الدوافع أو البواعث ولكنها جميعاً تدخل ضمن الأهداف والمزايا والتي يمكن التعبير عنها في النقاط الآتية (كلالي، 2009: 60)

1. حسن القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
 2. فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.
 3. ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
 4. تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
 5. تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
 6. تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية.
 7. زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.
 8. الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
 9. تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.
- ثالثاً. أسباب الاهتمام بحوكمة الشركات:** ازداد الاهتمام في بداية القرن الواحد والعشرين بحوكمة الشركات وأصبحت محل جدل واسع في الكثير من الأوساط، وبدأ الباحثون والكتاب والجامعات والمعاهد تتحدث عنها وبدأت دول العالم بأصدار معايير ومبادئ متعلقة بحوكمة الشركات والتي لازالت مستمرة ويمكن بيان الأسباب المختلفة التي دعت إلى ذلك الاهتمام وعلى النحو الآتي (دهمش، 2003: 7):

1. فصل الملكية عن الإدارة: تنبع الحاجة الأصلية لحوكمة الشركات من الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات ذات الملكية العامة ويسعى المستثمرون إلى استثمار رؤوس أموالهم في مؤسسات مدرة للربح لكي يتمتعوا بأرباحهم فيما بعد ولكن كثيراً من المستثمرين لا يجدون الوقت ولا يمتلكون الخبرة اللازمة لتشغيل شركة وضمان الحصول منها على عائد مناسب وإن العائق الرئيسي هو أن المديرين ليسوا هم مالكي الشركة في الغالب ومن ثم لن يتحملوا ضياع الاستثمارات وفقدان الأرباح في حالة فشل الشركة.
2. انهيارات والأزمات المالية: وضعت سلسلة الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين قضية حوكمة الشركات على قمة اهتمامات مجتمع الأعمال والمؤسسات المالية الدولية، ومنها حالات الفشل الذريع التي حصلت في بنك الائتمان والتجارة الدولية وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة، والفجوة القائمة بين مكافأة أعضاء مجالس الإدارة وأداء الشركة، وإلى جانب مجموعة الأحداث الأخرى مثل انهيار ا وإفلاس عدد من الشركات العالمية.

المبحث الرابع: الإفصاح المحاسبي

أولاً. نشوء ومفهوم الإفصاح: بسبب الأهمية المتزايدة لمفهوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حرصت المجامع المهنية في شتى البلدان المتقدمة على إصدار معايير أو بيانات خاصة بالإفصاح

- كما إن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حرص هو الآخر على إصدار أكثر من معيار خاص بالإفصاح هذا، فضلاً عن أنه حرص على تضمين كل معيار من المعايير المحاسبية الأخرى الصادرة عنه قواعد خاصة بالإفصاح حول المشاكل المحاسبية التي يعالجها المعيار، وكان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماماً خاصاً للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات هذه الأسواق وآلياتها مثل فرضية السوق المالي الكفوء (يونس، 2023: 80) ويقصد بالإفصاح على وجه العموم هو العلانية الكاملة، أما في المحاسبة فيقصد بها أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسة التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعد على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة. ويعتمد حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على خبرة مستخدم المعلومات ومتطلباته والقياس المحاسبي المطلوب. وقد عرّفت المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعاني المصطلحات الواردة فيها" (حسن، 2002: 18) وتأخذ الإفصاح أحد أشكال الآتية: (حماد، 2000: 21). كما يعرف الإفصاح بأنها: (عملية عرض المعلومات بوضوح في التقارير المالية بهدف توصيل نتائج الأحداث الاقتصادية لمستخدميها، وخاصة المستثمرين، لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم (28: 2023: alisaw).
1. الإفصاح الكافي: أي أن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة
 2. الإفصاح الكامل: أي أن يشمل الإفصاح على كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة مما يعني معه إظهار معلومات بكميات كبيرة.
 3. الإفصاح العادل: ويتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى المستفيدين كافة دون تحيز إلى جهة معينة
- ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها كما يلي (لطفي، 2007: 41):
- أ. معلومات كمية (مالية) يمكن تحديد أربع مجالات أساسية يتم خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنظمة، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقي استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.
 - ب. المعلومات غير الكمية (غير المالية) يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل صفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية إذ إن هذه المعلومات غالباً ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسة ومن خلال قوائم مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية فضلاً عن تقرير الإدارة، كما أن هندركسون، يشير في كتابه إلى أن المعلومات غير الكمية تعد ملائمة والإفصاح عنها مثمراً إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات.
 4. الإفصاح الوقائي: يهدف ذلك النوع إلى حماية المستثمر العام الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية، عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستثمر العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل، تبسيط المعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة لدى المستثمر محدود المعرفة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد

ومراعات المقدرة المحدودة للمستثمر عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها (ياسمينه وعبدالكريم، 2018: 311).

5. الإفصاح المعرفي أو التثقيفي: يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية يرتبط مفهوم الإفصاح التثقيفي بالأسواق المالية التي تعكس أثر المعلومات بسرعة وبعادلة لأغراض تحديد الاسعار الاستثمارات ذات الكفاءة، ومن هناك يتوجه هذه الإفصاح نحو توفير المعلومات التي تمكن السوق من التوصل للأسعار المتوازنة التي تحقق عدالة توزيع العوائد ودرجات المخاطر (ضيف الله، 2013: 95).

وترى الباحثات بأن الإفصاح المحاسبي يشير إلى مدى دقة وشفافية المعلومات المالية التي تقدمها الشركات في تقاريرها المالية، مما يؤثر بشكل مباشر على فهم المستثمرين وأصحاب المصلحة للأداء المالي للشركة.

ثانياً. قواعد الإفصاح عن المعلومات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية: لقد أولت معايير المحاسبة الدولية التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عناية كبيرة باعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. ففضلاً عن سلسلة المعايير الخاصة بالإفصاح التي صدرت في هذا السياق وكان آخرها معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وهو بعنوان (عرض البيانات المالية)، خصص كذلك في كل من المعايير الأخرى الصادرة عنه قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير. وهناك بعض جوانب من الإفصاح المطلوب توفيره وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية (يونس، 2023: 84):

1. عقود الانشاءات: قيمة الانشاءات قيد الانجاز والجزء المحصل بعده دفعات عن الانجاز والتأمينات المدفوعة على حساب العقود.
2. قيم الموجودات المستأجرة بعقود ايجار تمويلية منفصلة عن الأصول الأخرى (بدفاتر المستأجر) وأية قيود مالية تفرضها اتفاقية عقد الايجار.
3. اجمالي الاستثمار لعقد الايجار التمويلي بدفاتر المؤجر وقيم الأصول المؤجرة منفصلة عن الأصول الأخرى.
4. القيمة السوقية للاستثمارات المتداولة إذا لم تكن مدرجة بقيمتها السوقية.
5. القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات التي تتم المحاسبة عنها كاستثمارات طويلة الأجل إذا لم تكون مدرجة بقيمتها العادلة.

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ثلاثة معايير خاصة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية: (ياسمينه وعبدالكريم، 2018: 315):

- ❖ المعيار رقم (1) وهو بعنوان (الإفصاح السياسات المحاسبية).
 - ❖ المعيار رقم (2) وهو بعنوان (المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية).
 - ❖ المعيار رقم (3) وهو بعنوان (المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية للبنوك).
- وخصصت كذلك في كل من المعايير الأخرى الصادرة عنها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذا المعايير وفيما بعض اهم القواعد (ضيف الله، 2013: 97):

1. الإفصاح عن السياسات المحاسبية: تعترف اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASC) بالفروقات القائمة حالياً بين التطبيقات المهنية في العالم بشأن السياسات المحاسبية المطبقة في اعداد البيانات

المالية، لذا تدعو القاعدة رقم (15) من هذا المعيار إلى توحيد أسس عنصر المعلومات في البيانات المالية بين الدول المختلفة هذا وقد أوجب هذا المعيار على الإدارة مراعاة الاعتبارات الثلاثة الآتية المفاضلة بين السياسات المحاسبية لاختبار السياسة الأفضل: (لطفي، 2007: 58): (أ. الحيلة والحذر. ب. تفوق الجوهر على الشكل. ج. الأهمية النسبية).

2. **المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية:** يعالج المعيار الدولي رقم (5) المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات الأخرى الملحقة بتلك البيانات التي تعد جزءاً مكملاً لها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن متطلبات الإفصاح التي يحددها هذا المعيار إنما تمثل الحد الأدنى للإفصاح المطلوب في البيانات المالية

3. **جوانب أخرى من الإفصاح المطلوب توفيره وفقاً لمعايير المحاسبة المالية:**

❖ بالنسبة لبيان التغيير في المركز المالي.

❖ بالنسبة لقائمة الدخل.

❖ بالنسبة إلى الميزانية. (ياسمينه وعبدالكريم، 2018: 321)

ثالثاً. العلاقة التكاملية بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات بهدف تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي: ومن خلال المحاور الرئيسية التي تناولها البحث يمكن إظهار هذه النتيجة في نقاط عدة مهمة في التأثير العملي للتكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي (عباس وآخرون، 2018: 158):

1. **التحسين في عمليات الرقابة الداخلية:** يوضح هذا البحث كيف يمكن للتكامل بين المحاسبة القضائية، التي تركز على كشف الاحتيال والتلاعب المحتمل في البيانات المالية، وحوكمة الشركات، التي تركز على تحسين هياكل الرقابة الداخلية والإفصاحات، أن يزيد من الدقة والشفافية الإفصاح المحاسبي.

2. **تعزيز المساءلة والشفافية:** يتناول هذا البحث كيف يمكن للتكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات أن يحسن مستوى المساءلة في الشركات، وذلك من خلال زيادة قدرة أعضاء مجلس الإدارة على مراقبة الأنشطة المالية وتحسين الإفصاح عنها بطريقة موثوقة.

3. **تحسين الثقة الجمهور والاستقرار المالي:** يوضح هذا البحث كيف أن زيادة ثقة الجمهور في الشركات، والتي يمكن تحقيقها من خلال تحسين جودة الإفصاحات المحاسبية، يمكن أن تؤدي إلى الاستقرار المالي وزيادة الثقة بين المستثمرين وغيرهم مما يساعد الأطراف في السوق المالية.

4. **التأثير على تطوير السياسات والممارسات:** يساعد هذا البحث على فهم كيفية تأثير التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات على تطوير السياسات والإجراءات في الشركات وعلى مستوى السوق بشكل عام، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء المالي والأنظمة الإدارية.

ويساعد الارتباط العلمي بين هذه المحاور على فهم كيف يمكن للتكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات أن يحقق تحسين جودة الإفصاح المحاسبي وزيادة الثقة والاستقرار في السوق المالية، ويساعد التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات على زيادة جودة الإفصاحات المحاسبية من خلال توفير آلية فعالة لمعالجة التلاعب المالية وضمان بالالتزام للمعايير المحاسبية.

وتخلق حوكمة الشركات إطاراً تنظيمياً وقواعد وقائية، في حين توفر المحاسبة القضائية الأدوات اللازمة للكشف عن أي مخالفات وتدقيق التقارير المالية، تلعب حوكمة الشركات دوراً وقائياً من خلال تطبيق سياسات رقابية صارمة وإجراءات تدقيق دورية، تقلل من احتمالية حدوث مخالفات

مالية، وفي الوقت نفسه، توفر المحاسبة القضائية تحليلاً متعمقاً للمشكلات التي قد تكشفها العمليات الرقابية، مما يزيد من قدرة نظام الحوكمة على التصحيح والتطوير. (الوريدي وآخرون، 2023: 5) يتطلب تحقيق الإفصاح المحاسبي الجيد التنسيق بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات لضمان دقة وشفافية المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين والمساهمين، إن تحسين جودة الإفصاح يرتبط بشكل مباشر بكفاءة آليات الرقابة والحماية من التلاعب، وهو ما يتحقق من خلال التكامل بين الإطار التنظيمي للحوكمة وأدوات التحقيق المحاسبي، أي تحقيق التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات بهدف تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، لا بد من الاستفادة من التفاعل بين الأدوار التي يقوم بها كل من المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات، توفر المحاسبة القضائية أدوات وأساليب للكشف عن المخالفات المالية والتحقيق فيها، بينما تضمن حوكمة الشركات وجود ضوابط وإجراءات شفافة وخاضعة للمساءلة. (يوسف، 2023: 30)

مما سبق ترى الباحثة بأن التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي تتلخص بالآتي:

يمكن للمحاسبة القضائية أن تعزز حوكمة الشركات من خلال توفير الأدوات اللازمة للتحقق من الامتثال للقوانين والسياسات، في حين يمكن لحوكمة الشركات أن تدعم المحاسبة القضائية من خلال خلق بيئة عمل شفافة ومنظمة، تساعد الحوكمة الفعالة للشركات على إنشاء ضوابط داخلية وإجراءات رقابية قوية تقلل من احتمالية التلاعب والاحتيال، ومن ناحية أخرى تلعب المحاسبة القضائية دوراً مهماً في كشف المخالفات وتحليلها عند حدوثها، تساعد المحاسبة القضائية على زيادة مصداقية التقارير المالية من خلال الكشف عن التلاعبات والمخالفات، مما يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي من خلال خلق إطار يضمن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة، وتساعد حوكمة الشركات على تحسين جودة الإفصاح.

المبحث الخامس: الجانب العملي والتطبيقي:

أولاً. نبذة تاريخية عن مجتمع البحث: عينة البحث فهي عبارة عن المدققين والمحاسبين والإداريين، وقد تم توزيع (65) استبانة، أسترجم منها 60 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، أي ما تشكل نسبة 92.3%، وكان عدد الاستبانات غير صالحة للتحليل (5) استبانات أي بالنسبة 7.7%.

ثانياً. خصائص عينة البحث:

أ. (الاحصاء الوصفي للعوامل الديموغرافية): تركز هذا البحث على استخدام الأسلوب الإحصائي باستخدام مقياس لكرات الذي يتدرج من (1، 2، 3، 4، 5) درجات بحيث تشمل على التوالي: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) ورأى الباحثين تصميم أسئلة البحث بأن تكون سهلة وواضحة وإجاباتها غير نمطية، تم عرض الاستبانة على مجموعة من ذوي الاختصاص وأساتذة الجامعات للتأكد من صدق هذا المقياس والتأكد من شموليتها وتمثيلها لكافة متغيرات البحث، وللتأكد من ثبات هذا المقياس تم إجراء اختبار الفاكورنباخ.

ب. الخصائص التعريفية لعينة البحث: إن خصائص العينة البحث المؤلفة من المستجيبين الذين يمثلون (عينة من آراء الأكاديميين العاملين في جامعة السليمانية ومراقبي الحسابات العاملين في محافظة السليمانية) حيث اشتملت على (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة، المركز الوظيفي).

جدول (1): تكرارات ونسب المئوية للعينة البحث حسب عوامل ديموغرافية

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية	العمر	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	27	45%	20-9	6	10%
انثى	33	55%	30-39	21	35%
المجموع	60	100%	40-49	23	38.3%
التخصص الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية	50 فأكثر	10	16.7%
محاسب	12	20%	المجموع	60	100%
مدقق	6	10%	المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
أكاديمي	42	70%	دكتورا	12	20%
مجموع	60	100%	ماجستير	30	50%
سنوات الخدمة	التكرارات	النسبة المئوية	بكالوريوس	12	20%
1-9	16	26.7%	دبلوم فني	3	5%
10-19	31	51.7%	الاعدادية	3	5%
20-29	8	13.3%	المجموع	60	100%
30 فأكثر	5	8.3%			
المجموع	60	100%			

الجدول من اعداد الباحثات بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

تبين أن فئة الأكاديميين تمثل نسبة 70% وهذا يدل على أن أغلبية أفراد عينة البحث لديهم دراية كافية بمتغيرات البحث، إذن حوكمة الشركات والمحاسبة القضائية من الموضوعات المتقدمة ربما ليس لدى مرحلة البكالوريوس المعلومات الكافية. كما تبين من نتائج الجدول الرقم (1) بأن سنوات الخدمة لفئة (10-19) وفئة العمر (40-44) تشكل أعلى نسبة بمقدار 51,7% و 38,3% على التوالي وهذا يدل على أن أفراد عينة البحث هم من فئة الشباب وفضلاً عن ذلك لديهم خبرة لا بأس بها في أعمال المحاسبة مما يزيد من دقة وموضوعية عنوان البحث. ونلاحظ من خلال الجدول أن (20%) من عينة البحث هم حملة شهادة دكتوراه، و (50%) منها ماجستير و (20%) من العينة بكالوريوس بينما (5%) من العينة دبلوم فني و (5%) اعدادية فقط وبما أن ما نسبته 68% من عينة البحث هم على الأقل من حملة شهادة ماجستير مما يزيد من موضوعية ودقة نتائج البحث كون هؤلاء على وعي بموضوع البحث، وهو امكانية تحقيق التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات بهدف تحقيق جودة الافصاح المحاسبي.

ثالثاً. صدق وثبات الاستبيان: معامل الفايرونباخ لكل الأسئلة بشكل عام.

جدول (2): معامل الفا كرونباخ

ت	المحور	معامل الفايرونباخ	النتيجة	عدد الفقرات
1	المحاسبة القضائية	0.832	ثبات جيد جدا	6
2	حوكمة الشركات	0.846	ثبات جيد جدا	6
3	جودة الافصاح المحاسبي	0.863	ثبات جيد جدا	6
4	جميع المحاور	0.898	ثبات جيد جدا	18

الجدول من اعداد الباحثات بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

الجدول أعلاه يمثل معامل الثبات الفاكرونباخ لفقرات محاور الاستبانة، كما يظهر في الجدول بأن قيمة معامل الفاكرونباخ لمحور (المحاسبة القضائية) يساوي (0.832) و لمحور (حوكمة الشركات) يساوي (0.846) و لمحور (جودة الافصاح المحاسبي) يساوي (0.863) (0.898) ولجميع المحاور (جميع فقرات الاستبانة) يساوي (0.898) وحسب جدول (معامل الفاكرونباخ) يقع ضمن (ثبات جيد جدا) مما يؤكد أن المقياس مفيد للغاية ويتميز بدرجة جيد جدا من الثبات (وهو معامل ثبات جيد وفقا للمعايير القياسية، حيث تعتبر المقياس ثابتا إذا تراوحت قيم ألفا بين 0.7 و 0.99 مما يؤكد أن المقياس مفيد للغاية ويتميز بدرجة جيدة من الثبات.

رابعاً. تحليل محاور الاستبانة:

أ. تحليل محور المحاسبة القضائية:

جدول (3): محور المحاسبة القضائية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	تقدير درجة شدة موافقة العينة
1	تعزز اساليب المحاسبة القضائية من ثقة المستثمرين والمساهمين والمقرضين	4.18	0.469	83.60%	4	عالي
2	إن تطبيق المحاسبة القضائية تقتضي وجود معايير وتشريعات قانونية وارشادات	4.28	0.613	85.60%	1	عالي
3	يمكن من خلال المحاسبة القضائية تقديم تقارير دورية يظهر من خلالها التغيرات في التقديرات والسياسات المحاسبية	4.1	0.775	82.00%	5	عالي
4	تمكن المحاسبة القضائية من تقديم المعلومات المحاسبية للأطراف ذات العلاقة حال حدوثها	4.22	0.715	84.40%	3	عالي
5	تسعى المحاسبة القضائية إلى دعم قضائي وحل النزاعات بين الادارة واصحاب المصالح	4.25	0.728	85.00%	2	عالي
6	يعتمد نجاح المحاسب القضائي على المؤهل العلمي في جانب المحاسبة وتخصصات اخرى ذات صلة كالقانون فضلاً عن امتلاكه للمهارات والقدرة المعرفية	4.25	0.795	85.00%	2	عالي
	المجموع الكلي للمحور	4.213	0.6825	84.27%		عالي

المصدر: الجدول من اعداد الباحثات بالاعتماد على نتائج بيانات SPSS.

يتبين من نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الكلي لمحور المحاسبة القضائية بلغت (4.213) من (5) بانحراف المعياري (0.6825) وبنسبة مئوية للموافقة الكلية بلغت (84.27%) وبتقدير موافقة عالي. إذ تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لأبعاد محور المحاسبة القضائية بين (4.1) و (4.28)، ما يعني ان واقع تطبيق جميع فقرات أبعاد المحور ذو مستوى (عالي). حصلت الفقرة رقم (2) [إن تطبيق المحاسبة القضائية تقتضي وجود معايير و تشريعات قانونية وارشادات]

على أعلى درجة تطبيق بحسب قيمة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.28) حيث بلغت الدرجة الكلية لنسبة تطبيقها (85.60%)، فيما حصلت الفقرة رقم (3) [يمكن من خلال المحاسبة القضائية تقديم تقارير دورية يظهر من خلالها التغيرات في التقديرات والسياسات المحاسبية] على أقل درجة تطبيق بحسب قيمة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.1) حيث بلغت الدرجة الكلية لنسبة تطبيقها (82.00%).

ب. تحليل محور حوكمة الشركات:

جدول (4): محور حوكمة الشركات

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	تقدير درجة شدة موافقة العينة
1	ان تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات يساهم في حماية حقوق المساهمين واصحاب المصالح.	4.27	0.660	85.40%	1	عالي
2	ان تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يعمل على تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في كافة التعاملات من خلال تطبيق مبدأ الافصاح.	4.18	0.676	83.60%	2	عالي
3	تعمل حوكمة الشركات على الحد من تغول الادارة التنفيذية في تغليب مصالحها الخاصة على مصالح المساهمين واصحاب المصالح.	3.9	2.596	78.00%	4	متوسط
4	من أهم مبادئ حوكمة الشركات تعزيز عنصر الشفافية والافصاح في البيانات المالية التي تصدرها تلك الشركات	4.13	0.769	82.60%	3	عالي
5	يساعد تطبيق حوكمة الشركات على اتاحة الفرصة لأصحاب المصالح في الحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.	3.83	0.991	76.60%	5	متوسط
6	تعد حوكمة الشركات اداة فعالة لضمان الافصاح الجيد.	4.13	0.873	82.60%	3	عالي
	المجموع الكلي للمحور	4.08	1.038	81.60%		عالي

المصدر: الجدول من اعداد الباحثات بالاعتماد على نتائج بيانات SPSS.

يتبين من نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الكلي لمحور حوكمة الشركات بلغت (4.08) من (5) بانحراف المعياري (1.038) وبنسبة مئوية للموافقة الكلية بلغت (81.60%) وبتقدير موافقة عالي، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لأبعاد محور المحاسبة القضائية بين (3.83) و(4.27)، ما يعني أن واقع تطبيق جميع فقرات ابعاد المحور تراوحت بين المستوى (متوسط) و(عال). حصلت الفقرة رقم (1) [إن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات يساهم في حماية حقوق المساهمين واصحاب المصالح] على أعلى درجة تطبيق بحسب قيمة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.27) حيث بلغت الدرجة الكلية لنسبة تطبيقها (85.40%)، فيما حصلت الفقرة رقم (5) [يساعد

تطبيق حوكمة الشركات على إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح في الحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم [على أقل درجة تطبيق بحسب قيمة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.83) إذ بلغت الدرجة الكلية لنسبة تطبيقها (76.60%).

ج. تحليل محور جودة الإفصاح المحاسبي:

جدول (5): محور جودة الإفصاح المحاسبي

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة	تقدير درجة شدة موافقة العينة
1	يعد الإفصاح من الموضوعات الأكثر أهمية في العمل الشركات المعاصر لاعتماد المساهمين، المستثمرين على المعلومات والبيانات الواردة في القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار	4.32	0.701	86.40%	1	عالي
2	أدى التطور الكبير في جميع مجالات الحياة إلى تسارع وتيرة المعاملات والتبادلات التجارية خصوصاً في الشركات المالية مما زاد متطلبات الإفصاح المحاسبي	4	0.803	80.00%	5	عالي
3	أن توفير المعلومات عن السياسات المحاسبية والاطراف ذات العلاقة تساهم في تحقيق الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية	3.95	0.746	79.00%	6	متوسط
4	تعد التزام بقواعد حوكمة الشركات أداة قوية للشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية	4.02	0.854	80.40%	4	عالي
5	تعمل حوكمة الشركات على تعزيز دور لجان التدقيق في الرقابة المالية والإدارية مما يساهم في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي	4.22	0.825	84.40%	2	عالي
6	أن هناك علاقة تكاملية بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات وأن دورهما معاً من شأنه تحسين جودة الإفصاح المحاسبي من خلال تحقيق جودة المعلومات في التقارير المالية	4.18	0.892	83.60%	3	عالي
المجموع الكلي للمحور		4.12	0.824	81.48%		عالي

المصدر: الجدول من اعداد الباحثات بالاعتماد على نتائج بيانات SPSS.

يتبين من نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الكلي لمحوّر جودة الإفصاح المحاسبي بلغت (4.12) من (5) بانحراف المعياري (0.824) ونسبة مئوية للموافقة الكلية بلغت (81.48%) وبتقدير موافقة عالٍ. حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لأبعاد محوّر المحاسبة القضائية بين (3.95) و(4.32)، ما يعني أن واقع تطبيق جميع فقرات أبعاد المحوّر تراوحت بين المستوى (متوسط) و(عالي).

وقد حصلت الفقرة رقم (1) [يعد الإفصاح من الموضوعات الأكثر أهمية في العمل الشركات المعاصر لاعتماد المساهمين، المستثمرين على المعلومات والبيانات الواردة في القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار] على أعلى درجة تطبيق بحسب قيمة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.32) حيث بلغت الدرجة الكلية لنسبة تطبيقها (86.40%)، فيما حصلت الفقرة رقم (3) [إن توفير المعلومات عن السياسات المحاسبية والأطراف ذات العلاقة تساهم في تحقيق الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية] على أقل درجة تطبيق بحسب قيمة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.95) حيث بلغت الدرجة الكلية لنسبة تطبيقها (79.00%).

خامساً. اختبار الفرضيات: بعد تحليل نتائج الاستبانة يمكن اختبار فرضيات البحث بما يأتي:

1. اختبار الفرضية الأولى:

جدول (6): العلاقة بين المحاسبة القضائية وجودة الإفصاح المحاسبي

المحاسبة القضائية وجودة الإفصاح المحاسبي	معامل ارتباط بيرسون	نوع الارتباط	القيمة الاحتمالية	النتيجة
	0.76	طردي جيد	0.000	معنوي

المصدر: الجدول من اعداد الباحثات بالاعتماد على نتائج بيانات SPSS.

الجدول أعلاه يبين معامل الارتباط بيرسون بين المحاسبة القضائية وجودة الإفصاح المحاسبي، كما يظهر في الجدول قيمة معامل الارتباط يساوي (0.76) مما يدل ذلك على ارتباط طردي جيد بين المحاسبة القضائية وجودة الإفصاح المحاسبي، وبما أن القيمة الاحتمالية يساوي (0.000) وأقل من (0.05) مما يدل ذلك على وجود علاقة معنوية بين المحاسبة القضائية وجودة الإفصاح المحاسبي. وبالتالي تحقيق فرضية الأولى التي تنص على " (يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المحاسبة القضائية وجودة الإفصاح المحاسبي)"، وكما مبين في الجدول رقم (6).

2. اختبار الفرضية الثانية:

جدول (7): معامل الارتباط بيرسون بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي

حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي	معامل ارتباط بيرسون	نوع الارتباط	القيمة الاحتمالية	النتيجة
	0.73	طردي جيد	0.000	معنوي

المصدر: الجدول من اعداد الباحثات بالاعتماد على نتائج بيانات SPSS

الجدول أعلاه يبين معامل الارتباط بيرسون بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي، كما يظهر في الجدول قيمة معامل الارتباط يساوي (0.73) مما يدل ذلك على ارتباط طردي جيد بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي، وبما أن القيمة الاحتمالية يساوي (0.000) وأقل من (0.05) مما يدل ذلك على وجود علاقة معنوية بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي.

الافصاح المحاسبي. ومن ثم تحقيق فرضية الثانية التي تنص على " (يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الحوكمة الشركات والافصاح المحاسبي)", وكما مبين في الجدول رقم (7).
3. اختبار الفرضية الثالثة:

أ. علاقة الارتباط: الجدول الآتي عبارة عن وجود علاقة الارتباط بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي:
الجدول رقم (8) معامل الارتباط بيرسون بين المحاور الثلاثة (حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي والمحاسبة القضائية)

ت	معامل ارتباط بيرسون	نوع الارتباط	القيمة الاحتمالية	النتيجة
1	المحاسبة القضائية	حوكمة الشركات	0.54	طردية
2	المحاسبة القضائية	جودة الإفصاح المحاسبي	0.76	طردية
3	حوكمة الشركات	جودة الإفصاح المحاسبي	0.73	طردية

المصدر: الجدول من اعداد الباحثات بالاعتماد على نتائج بيانات SPSS.
الجدول أعلاه يبين معامل الارتباط بيرسون بين المحاور الثلاثة (المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي) بما أن جميع قيم الارتباطات موجبة يدل ذلك على وجود علاقة طردية بين المحاور المذكورة، وبما أن جميع القيم الاحتمالية اقل من (0.05) إذن يوجد علاقة معنوية بين محاور المذكورة، ومن قيم الارتباطات نستنتج ما يأتي:
❖ معامل الارتباط بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات يساوي (0.54) يعني يوجد علاقة طردية متوسطة بين المحورين.
❖ معامل الارتباط بين المحاسبة القضائية وجودة الإفصاح المحاسبي يساوي (0.76) يعني يوجد علاقة طردية جيدة بين المحورين.
❖ معامل الارتباط بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي يساوي (0.73) يعني يوجد علاقة طردية جيدة بين المحورين.
ب. علاقة أثر: الجدول التالي عبارة عن وجود أثر المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي:

جدول (9): تأثير المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات في جودة الإفصاح المحاسبي

المتغيرات المستقلة	B ₀	جودة الإفصاح المحاسبة القضائية B ₁	المحاسبة حوكمة الشركات B ₂	R ²	المحسوبة	درجة الحرية	F	المستوى المعنوي	الجدولية
	4501.	* 0.668	* 0.445	720.	73.735	2, 57	0.05	2.53	
t المحسوبة		6.182	5.431						
t الجدولية		=2.002	t(0.05,58)						

المصدر: من اعداد الباحثات بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.
يعرض الجدول رقم (9) تأثير المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات في جودة الإفصاح المحاسبي لعينة من الاكاديميين قيد البحث، ويبين الجدول رقم (9) تأثير المحاسبة القضائية وحوكمة

الشركات بوصفهما متغيرتين مستقلتين في جودة الإفصاح المحاسبي كمتغير معتمد ويدعم ذلك قيمة (F) المحسوبة والبالغة (73.735) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2.57) عند درجتي حرية (2,57) ومستوى معنوية (0.05) ويستدل من معامل التحديد (R^2) ان (0.72) من التباين في جودة الإفصاح المحاسبي تفسره المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات وهذا يؤكد وجود ارتباط طردي بين (المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات) وجودة الإفصاح المحاسبي. من خلال متابعة معاملات بيتا (B) واختيار (T) لها يتضح أن المحاسبة القضائية تسهم بشكل أكبر في هذا التأثير وبنسبة (0,668) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (6.182)، وهي قيمة معنوية أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.002) عند درجة الحرية (58) وبمستوى معنوية (0,05)، أي بمعنى هناك تأثير بدرجة العالية للمحاسبة القضائية في جودة الإفصاح المحاسبي. وإن دور المحاسبة القضائية يسبب ارتفاع في جودة الإفصاح المحاسبي. وجاء تأثير حوكمة الشركات في جودة الإفصاح المحاسبي بالدرجة الثالثة وبنسبة (0,445) إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (5.431) وهي قيمة معنوية أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.002) عند درجة الحرية (58) وبمستوى معنوية (0,05)، أي بمعنى هناك تأثير حوكمة الشركات بالدرجة الثانية في المحاسبة القضائية.

واتساقاً مع ما تقدم يمكن تحقيق الفرضية الثالثة التي تنص "توجد علاقة ارتباط وأثر التكاملية بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات للمساهمة في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبية"، مما يدل ذلك على وجود تأثير معنوي بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبية.

المبحث السادس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: يمكن الخروج مما تقدم بعدد من الاستنتاجات منها:

1. إن التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات يمكن أن يساعد بشكل كبير في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، أي إنه يعد خطوة مهمة نحو تحسين جودة الإفصاح المحاسبي.
2. يعد تحقيق التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات خطوة حيوية نحو زيادة جودة الإفصاح المحاسبي، مما يساعد على بناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة ومن ثم زيادة الثقة في المعلومات المالية التي تقدمها الشركات وزيادة رضا المستثمرين والمساهمين.
3. وجود علاقة معنوية بين المحاسبة القضائية وجودة الإفصاح المحاسبي، لأن قيمة معامل الارتباط يساوي (0.76) مما يدل ذلك على ارتباط طردي جيد بين المحاسبة القضائية وجودة الإفصاح المحاسبي.
4. وجود علاقة معنوية بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي لأن قيمة معامل الارتباط يساوي (0.73) مما يدل ذلك على ارتباط طردي جيد بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي.
5. وجود علاقة ارتباط وأثر تكاملية بين دور المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات للمساهمة في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبية، لأن جميع القيم الاحتمالية أقل من (0.05) اذن يوجد علاقة معنوية بين محاور المذكورة
6. وجود علاقة طردية متوسطة بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات، لأن معامل الارتباط بين المحورين يساوي (0.54).

ثانياً. التوصيات: بناءً على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، يوصي البحث بما يأتي:

1. يجب على الشركات أن تسعى إلى دمج جهود المحاسبة القضائية مع آليات الحوكمة لضمان الشفافية والنزاهة وتعزيز جودة الإفصاح المحاسبي.
2. ضرورة تطوير آليات التعاون بين محترفي المحاسبة القضائية والممارسين في مجال حوكمة الشركات، فضلاً عن اعتماد إطار تنظيمي يدعم هذا التكامل. كما يؤكد على أهمية تدريب العاملين في هذين المجالين على أحدث الأساليب والتقنيات لضمان تحقيق الأهداف المشتركة.
3. ينبغي أن تكون هناك ممارسات وإجراءات مشتركة بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات لتعزيز معايير الإفصاح.
4. ينبغي إنشاء معايير وضوابط جديدة تتوافق مع ممارسات حوكمة الشركات وزيادة دور المحاسبة القضائية.
5. تدريب المحاسبين والمدققين على الأساليب الجديدة للمحاسبة القضائية وأهمية حوكمة الشركات في تحسين جودة الإفصاح.
6. ضرورة أن تقدم الشركات رؤى واستراتيجيات تعزز قدرة الشركة على تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة، مما يساعد على زيادة الاستقرار والثقة في النظام المالي ككل.

المصادر:

أولاً. المصادر العربية:

أ. الرسائل والأطاريح:

1. الأغا، عماد سليم، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية – دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة، 2011.
2. الحلبي، ليندا حسن نمر، دور المدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط – الأردن، 2009.
3. جميل، رافي نزار، الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية ومتطلبات تطبيقها في بيئة المالية العراقية، رسالة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2012.

ب. ثانياً: الدوريات والمجلات العلمية:

1. البارودي، د. شريف محمد، تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمركز المالية وأثرها على جودة المعلومات المالية بالقوائم المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 2002.
2. الجليلي، مقداد، أحمد، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 107، المجلد 34، 2012.
3. الخالدي، صلاح هادي، استعمال قانون بنفورد في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، الإصدار 68، بغداد، 2012.
4. السيسي، نجوى أحمد، دور المحاسبة القضائية للحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية – دراسة ميدانية، مجلة العلمية لاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، 2006.

5. حسن وعادل، عبد الرحمن، عبد الرحمن، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية: بحث ميداني من وجه نظر المراجعين بمكاتب المراجعة، مجلة أماراباك، المجلد 6، العدد 18، 2015.
 6. سامي، مجدي، دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي- دراسة ميدانية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد 24، العدد 1، 2002.
 7. سليمان وإبراهيم، الحيلي إبراهيم احمد، الهادي ادم محمد، دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في وتحقيق جودة التحاسب الضريبي (دراسة ميدانية على ديوان الضرائب بولاية الخرطوم)، جامعة النيلين-السودان، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية، الإدارية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، 2023.
 8. ضيف الله، محمد الهادي، "أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، حزيران 2013، المجلد 6، عدد 1.
 9. عباس وآخرون، بشائر خضير، سهام جبار مزهر، على مهدي حميد، امكانية تحقيق التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات للمساهمة في الحد من اساليب المحاسبة الإبداعية- دراسة تحليلية، جامعة الفرات الأوسط التقنية/ المعهد التقني الديوانية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2018.
 10. ياسمينه وعبدالكريم، عامرة، زرفاوي، "أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية" مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة تبسة، العدد الرابع – سبتمبر 2018.
 11. يوسف، محمد يسري، دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد في ظل التحول الرقمي، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، مجلة البحوث الإدارية المجلد الحادي والأربعون، العدد الرابع، أكتوبر 2023.
 12. الوريدي وآخرون، عبدالرحمن احمد، عبدالله ادريس سرير، صلاح محمد الفاخري، "مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا" دراسة ميدانية على المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد"، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، العدد الثامن/أكتوبر 2023.
- ج. المؤتمرات والندوات:**
1. أحمد، خالد محمد علي، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، مؤتمر الدولي في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 2013.
 2. المخيزم، عبد الرحمن، دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة – كويت-، 2008.
- د. الكتب:**
1. مطر، محمد، نظرية المحاسبية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدان، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2009.
 2. لطفي، امين السيد احمد، نظرية المحاسبة القياس والافصاح والتقرير المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
 3. حنان، رضوان حلوة، مدخل نظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، 2009.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Alisawi, Shaymaa AA, Sendw, Ahmed K, Bachi Adheem N, (2023),” Factors Affecting the Quality of Accounting Disclosure and Its Impact on The Company's Value and Investors' Decisions (an Applied Study at Khaleeji Commercial Bank) “, Scholar Express, Vol. 17, December 2022.
2. 2. (Bhasin, 2013, McMullen and Sanchez, Davis et al., 2009, Nunn et al., 2006
3. 3. Cuttis, E, (2008),” Legal and Regulatory Environments and Ethics”, Essential Components of a Fraud and Forensic Accounting Curricula, Issue in Accounting Education, Vol. 23, No 44.
4. 4. Xanthopoulou, Aggelia, Skordoulis, Michalis Kalantonis, Petros, Arsenos, Panagiotis, (20240,” Integrating Corporate Governance and Forensic Accounting: A Sustainable Corporate Strategy Against Fraud”, Journal of Governance and Regulation / Volume 13, Issue 2.